

«برقان» يطلق ميزة جديدة تمكن العملاء من تقديم الشكاوى إلكترونياً عبر خدمة الموبايل المصرفية



■ مدير أول وحدة الشكاوى محمد الشعلان

باستقبال الشكاوى التعاقدية بأسلوب مبتكر ومختلف من خلال خدمة الموبايل المصرفية، وذلك لتسهيل عملية تقديم الشكاوى.

أضاف الشعلان "إن إطلاق ميزة الشكاوى الإلكترونية يعتبر جزءاً من جهود البنك المستمرة لضمان رضى العملاء، فنحن ندرك أهمية تزويد عملائنا بقنوات سهلة وفعالة للتعبير عن مخاوفهم، وهذه الميزة الجديدة تتوافق تماماً مع التزامنا بالتفوق في خدماتهم".

تجدر الإشارة إلى أن بنك بركان يواصل بذل كافة الجهود الرامية إلى ابتكار وتوفير الحلول المستقبلية التي ترتقي بتجربة العملاء إلى مستويات متقدمة، وتندرج هذه الميزة الجديدة ضمن طيف واسع من الإجراءات التي يقوم بها البنك لترسيخ مكانته كمؤسسة مالية تركز على أولوية العميل.

تعزيزاً لخدماته وحلوله المصرفية

«بيتك» يوقع مذكرة تفاهم مع

Taly» للتكنولوجيا المالية



■ طلال العريبد وفصيل السريع مع بدر البدر عقب توقيع الاتفاقية

"بيتك" وريادته في تقديم الخدمات الإلكترونية المأكبة للحلول الرقمي.

وأشار إلى أن "بيتك" يقدم باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة، ويعمل على توفير خدمة الدفع الإلكتروني لعملائه لمواكبة آخر ما توصلت إليه مستجدات بيئة العمل المصرفي والمالي وتنوع أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وحيث أن Taly شركة متخصصة في تقديم خيارات دفع آمنة وسلسة ومرنة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتيح لعملائها إمكانية التسوق سواء أونلاين أو داخل المتجر والدفع لاحقاً دون أية فوائد أو رسوم.

وقال إن "بيتك" من خلال توقيع مثل هذه الاتفاقيات يؤكد على مواصلة جهوده في تعزيز التحول الرقمي محلياً ولعب دور أكبر في تعزيز دور التكنولوجيا لتحقيق الشمول المالي وتطوير بيئة تقنية مبتكرة تعمل على تسريع العمليات المصرفية للمحافظة على ريادته في هذا المجال.

من جانبه قال بدر خالد البدر - الرئيس التنفيذي Taly: "يسعدنا توقيع مذكرة التفاهم مع "بيتك" الذي يعتبر أكبر بنك في الكويت وأيضاً يعد من العلامات التجارية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي بالمنطقة، حيث تأتي مذكرة التفاهم مع "بيتك" كشراكة إستراتيجية من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في تطوير صناعة خدمات التكنولوجيا المالية".

وقّع بيت التمويل الكويتي "بيتك" مذكرة تفاهم مع Taly المتخصصة بالتكنولوجيا المالية، بهدف تحقيق التعاون المثمر بين الجانبين في مجال أعمال الدفع الإلكتروني للأموال ومواكبة تطورات التحول الرقمي في بيئة العمل المصرفي والمالي.

بأني توقيع مذكرة التفاهم مع Taly ضمن جهود "بيتك" لتقديم أفضل الخدمات لعملائه وسعيًا لدعم الشركات الوطنية العاملة في السوق، وتوسيع دوره في تلبية رغبة العملاء وذلك ضمن أعلى مستويات الجودة والأمان.

وقال المدير التنفيذي لمنتجات بطاقات الائتمان في "بيتك" طلال العريبد، إن "بيتك" مستمر في تقديم أفضل الحلول للدفع الإلكتروني التي تساهم في تحقيق احتياجات العملاء وتعزيزاً للتعاون المشترك بين الطرفين، كما ينتج "بيتك" أفضل الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات من خلال منصة رقمية حديثة ومتطورة تدعم القنوات المتعددة، بالإضافة إلى تمكينه من تقديم خدمات رقمية فريدة لعملائه من المؤسسات والشركات.

وأكد العريبد أن الاتفاقية تعزز جهود "بيتك" المستمرة لبناء علاقات استراتيجية ممتدة مع الشركات العاملة في مختلف المجالات بالسوق الكويتي وتوفير الحلول المصرفية الإلكترونية لتسهيل وتقديم الاحتياجات والمتطلبات التي يتطلع إليها العملاء، بما يعزز مكانة

بتزكية من مجلس الإدارة وبعد انتهاء أعمال الجمعية العمومية العادية

صباح الجلاوي رئيساً لجمعية المحاسبين



■ مجلس إدارة جمعية المحاسبين زكى صباح مبارك الجلاوي رئيساً للجمعية

لمتخذي القرار. كما أوضح حرص الجمعية على التواصل مع كافة المنظمات المهنية العربية والعالمية من أجل تبادل الخبرات والاستفادة منها في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة محلياً ووضعها على طريق

الإدارة سيواصل العمل مع كافة الجهات ومديد التعاون معها لتقديم خدماتها التدريبية وإبداء رؤيتها الفنية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطنين من مختلف الفئات وتقديمها

الجمعية بصدد الإعداد لمشروع التصنيف المهني والتصنيف المهني والتي تمثل مشاريع هامة وضرورية لتطوير المهنة ودورها في بيئة الأعمال.

وبين أن مجلس

وجودها لا يقل أهمية عن أي من الحلول الإسكانية الأخرى

الحمد: تأسيس هيئة عامة للمقاولين

«ضرورة» لحل الأزمة الإسكانية



■ عبد الله الحمد

مظلة تحمي

المقاولين وتضمن

حقوق المواطنين

وتنفيذ بنود العقود

بدقة

أكد الرئيس التنفيذي في شركة مستشار البناء للمقاولات عبد الله وليد الحمد، أن تأسيس هيئة عامة للمقاولين يعد أحد أهم الركائز الرئيسية لحل الأزمة الإسكانية حالياً، مبيناً أن تأسيس هيئة عامة للمقاولين أصبح ضرورة في ظل معاناة قطاع عريض من المقاولين والمواطنين في السوق.

وبين الحمد أن الهيئة المقترحة ستكون مظلة للمقاولين من ناحية وتنظيم لسوق العمل من ناحية أخرى، كما أنها ستحمي المقاول والمواطن من ناحية ثالثة عبر تطبيق قوانين رادعة على المخالفين لضمان الشفافية في السوق.

متابعة وتنفيذ المشاريع وبين أن هيئة المقاولين ستقوم بمتابعة تنفيذ المشاريع والبيوت التي تقوم شركات المقاولات بتنفيذها لضمان شفافية تنفيذ بنود العقود وبمنتهى الحداية، بالإضافة لقيام الهيئة بفض أية منازعات قانونية قد تنشأ بين المقاولين

من ناحية والمواطنين والجهات الحكومية من ناحية أخرى.

وأشار إلى أن الهيئة ستقوم بجانب مهامها بتوقيع العقوبات والغرامات على شركات المقاولات المخالفة، بشطب الشركات التي لا تلتزم بالعقود المبرمة بينها وبين عملاءها من المواطنين والجهات الحكومية، بالإضافة لحرمان الشركات التي تقدم معلومات مغلوطة عن أوضاعها في السوق

وشدد الحمد أن هيئة المقاولين لن تكلف المال العام فلساً واحداً، بل ستعمل أنشطتها ذاتياً من خلال رسوم العضوية وكذلك من خلال رسوم الخدمات التي تقوم الهيئة بتقديمها لأعضاءها من مختلف شركات

المقاولات، والتي ستكون "رمزية" وفي متناول جميع الشركات الأعضاء.

ولفت أن هيئة المقاولين ستقوم بتأهيل شركات المقاولات الحاصلة على العضوية من خلال إعداد دورات متخصصة وكذلك تقرب وجهات النظر بين الشركات من جهة والوزارات والهيئات فيما يتعلق بال مناقصات والممارسات التي يتم طرحها من قبل الجهات ومساعدة الشركات للتأهل للحصول على تلك المناقصات.

وتابع أن هيئة المقاولين المقترحة ستقوم بتنظيم سوق العمل في السوق، من خلال محاصرة ظاهرة العمالة الهامشية

ومعالجتها بشكل تعزز من قدرة شركات المقاولات، مضيفاً أنه سيتم وضع اختبارات لتلك الفئات من العمالة الهامشية، وإعداد بطاقات تؤهلهم للعمل ويتم تجديدها بشكل سنوي. وقال إن هذا الإجراء سيجي كافة أطراف العمل ممثلة في العامل والشركة والعميل وسيضمن حقوق العمال من ناحية وسيدفع باتجاه تنفيذ بنود العقود المنصوص عليها كفاءة. وقال: إن تأهيل تلك العمالة وتدريبها ووضع ضوابط لها بحيث لا يمكن لأي عامل الحق في العمل بدون وجود عضوية في الهيئة، مثل جمعية المهندسين والمحامين.

وقد موّدة وأفاد أن هيئة المقاولات، والتي ستكون "رمزية" وفي متناول جميع الشركات الأعضاء. ولفت أن هيئة المقاولين ستقوم بتأهيل شركات المقاولات الحاصلة على العضوية من خلال إعداد دورات متخصصة وكذلك تقرب وجهات النظر بين الشركات من جهة والوزارات والهيئات فيما يتعلق بال مناقصات والممارسات التي يتم طرحها من قبل الجهات ومساعدة الشركات للتأهل للحصول على تلك المناقصات. وتابع أن هيئة المقاولين المقترحة ستقوم بتنظيم سوق العمل في السوق، من خلال محاصرة ظاهرة العمالة الهامشية

مد يد التعاون مع

جميع الوزارات

والهيئات وتقديم

خدمات نوعية

للأعضاء

العالمية والإقليمية. جدير بالذكر أن الجمعية عقدت أول عمومية عادية لها في مبناها الجديد، بحضور الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث تم إقرار كافة بنود جدول الأعمال المتمثلة في التقريرين المالي والإداري لعام 2022 وكذلك تقرير مراقب الحسابات وإعتماد الميزانية التقديرية لعام 2023 وإعادة تعيين مراقب حسابات الجمعية.

حسم النزاعات

الناشئة عن تنفيذ

العقود بين المقاولين

والمواطنين والجهات

الحكومية



تأهيل الشركات

الأعضاء للحصول على

التعاقدات الحكومية

واختبارات للحصول

على العضوية

المقاولين ستقوم بتوقيع غرامات كبيرة على المقاولين غير الملتزمين، مثل سحب الرخصة وغيرها من الإجراءات الرادعة لضمان تحقيق أعلى المعايير في التنفيذ.

وبين أنه بجانب عدم أحقية أي عامل للعمل دون وجود رخصة، فلن يكون لأي مقاول الحق في العمل دون الحصول على رخصة وأجراء الاختبارات المطلوبة منه.

واختتم الحمد تصريحه بالقول أن هيئة المقاولين ستقوم كذلك بوضع نموذج موحد للتعاقد معترف بحيث يتم تقليل النزاعات في بنود العقد وسيكون هذا العقد ذو إطار قانوني ومحدد ومعترف به من كافة الجهات.

شركة مشاريع الخليج للتبريد والكهرباء

Gulf Projects Co. for Cooling & Electricity K.S.C.P.

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن اجتماع الجمعية العامة العادية عن عام 2022 سينعقد يوم الاحد الموافق 2023/08/13 الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً بمقر الشركة (محافظه الفراوانية - منطقة الرق - قطعة 1 - شارع 40 - مبنى رقم 1838).

يرجى من المساهمين الكرام أو من يتوب عنهم الراغبين في الحضور إرسال بريد إلكتروني على البريد الإلكتروني elrakad@gulfengg.com مع إرفاق صورة السجل التجاري للشركات أو البطاقة المدنية للمساهمين ورقم الهاتف، لاستلام دعوات وفاوض الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بأربعة وعشرون ساعة على الأقل.

مجلس الإدارة